# تأثير القروض الموجهة للاقتصاد على النمو الاقتصادي

## دراسة حالة الجزائر ما بين 1970 و2018

***The impact of credit to the economy on economic growth***
***Algeria case study between 1970 and 2018***

**د.بن دحمان محمد الأمين**
المركز الجامعي تيسمسيلت–الجزائر
med-amin8586@live.fr

**د.كروش نور الدين[1]**
المركز الجامعي تيسمسيلت –الجزائر
kerrouchen@gmail.com

تاريخ الاستلام:2020/03/11 تاريخ النشر:2020/11/16

**ملخص:**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة العلاقة ما بين القروض البنكية الموجهة للاقتصاد الوطني والقروض البنكبة الموجهة للقطاع الخاص وتأثيرها على نمو الناتج المحلي الخام في الجزائر، حيث تم استعمال نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستعمال طريقة المربعات الصغرى من أجل تحلي العلاقة.

وقد خلصت الدراسة إلى قبول النموذج المقدر بصفة عامة، كما أن تأثير القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد ككل كان لها تأثير سلبي على نمو الناتج المحلي الخام، وهي النتيجة التي لا توافق الدراسات النظرية والتجريبية التي أجريت في هذا المجال، أم القروض الموجهة لتمويل القطاع الخاص فقد كان لها تأثير ايجابي ودال إحصائيا على نمو الناتج المحلي الخام، بسبب توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق، وفتح المجال أمام القطاع الخاص من أجل الإنتاج والاستثمار في شتى القطاعات.

**الكلمات المفتاحية:** النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الخام، القروض الموجهة للاقتصاد، القروض الموجهة للقطاع الخاص.

**Abstract:**

This paper exam the Relationship between Domestic credit provided by financial sector (% of GDP) and Domestic credit to private sector by banks (% of GDP) and their impact on economic growth in Algeria. The results of estimated model is significantly accepted and that the impact of Domestic credit provided by financial sector has a negative impact on economic growth, a result that does not correspond to the theoretical and empirical studies conducted. in this area, as regards appropriations intended to finance the private sector. They have a positive and statistically significant impact on economic growth, as a result of Algeria's transition to a market economy and the facilities given to the private sector for production and investment in diffrente sectors.

**Keywords**: economic growth, GDP, general credit for the economy, credit for the private sector.

## 1.– مقدمة

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي توليها مختلف الدول والحكومات أهمية بالغة، وبالأخص منها الدول النامية والسائرة في طريق النمو، فهو يمثل الزيادة المحققة في ناتج الدولة على المدى الطويل، والتي يتبعها زيادة في نصيب دخل الفرد من الدخل الوطني. ولتحقيق النمو الاقتصادي المنشود، تتبع الدول والحكومات عدة سياسات قائمة أساسا على إمكاناتها وقدراتها الاقتصادية، وعلى اهتماماتها وأولوياتها وكذا على توجهاتها الفكرية.

تعتبر القروض الموجهة للاقتصاد الوطني من بين أهم الأسباب الداعمة لتحقيق النمو الاقتصادي، لما له من أثر واضح في تحفيز النشاط الاقتصادي، وتوجيهه للقطاعات المنتجة والمربحة، فتمويل التنمية الاقتصادية يكون بإتباع أحد السبيلين، إما عن طريق السوق النقدية، حيث تقدم البنوك والمؤسسات المالية خدماتها لمختلف المتعاملين الاقتصاديين عن طريق الوساطة ما بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب

[1] – المؤلف المرسل: كروش نور الدين، kerrouchen@gmail.com

العجز المالي، أي تحويل الودائع البنكية إلى قروض موجهة لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، أو عن طريق السوق المالية التي تعمل على تمويل الاقتصاد الوطني من خلال طرح مختلف أنواع الأوراق المالية للاكتتاب على مستواها.

أجمعت مختلف الدراسات النظرية والتطبيقية على دور ومساهمة القطاع البنكي في تحقيق النمو الاقتصادي (Ananzeh, 2016) ، فتطور المؤسسات المالية واستقرارها سيقود اقتصاد أي دولة إلى التطور والنمو (ARMEANU, PASCAL, POANTA, & DOIA, 2015)، وهذا من خلال توجيه القروض البنكية لمختلف المتعاملين الاقتصادين وتمكينهم من اقتناء الآلات والمعدات التي يحتاجونها وكذا مساعدتهم على تغطية تكاليفهم التشغيلية ومواجهة ارتفاع رأس المال العامل الخاص بهم (MWALUNGO, 2011).

حضت العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والقروض الموجهة للاقتصاد الوطني بعديد الدراسات التطبيقية، في الدول المتطورة والسائرة في طريق النمو على حد سواء، وهذا منذ تطوير نظرية الابتكار لشومبيتر سنة 1911 (Bank Credit and Economic Growth: An Empirical Evidence from Indian States)، فالقروض الموجهة للاقتصاد عبارة عن المبلغ الإجمالي للائتمان التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية في الدولة لمختلف المتعاملين الاقتصاديين (الأفراد والمؤسسات والحكومة)، كل حسب حاجته، فالأفراد يستعملون الائتمان في الاستهلاك والاستثمار، أما المؤسسات فيستعملونه في المصانع والآلات وغيرها، أما الحكومة فتوجهه لاستعمالاتها المتكررة.

والجزائر كغيرها من دول العالم، تسعى لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود، ورغم المبالغ المالية الضخمة التي تم تخصيصها لتمويل الاقتصاد الوطني عبر مختلف القنوات المتاحة، بما فيها النظام البنكي الذي لم يرق للمستوى المطلوب، إلا أن معدلات النمو المحققة لا تعكس حجم الأموال المرصودة والموجهة لتمويل الاقتصاد بصفة عامة، أو تلك المبالغ المالية الموجهة لتمويل القطاع الخاص بصفة خاصة.

تهتم هذه الورقة البحثية بدراسة العلاقة ما بين القروض البنكية الموجهة للاقتصاد الوطني والقروض البنكبة الموجهة للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر، وما مدى تأثير كل من القروض البنكبة الموجهة لتمويل الاقتصاد الوطني والقروض البنكبة الموجهة لتمويل القطاع الخاص على معدلات النمو التي يتم تحقيقها في الجزائر.

**إشكالية الدراسة**

ومن خلال ما سبق، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية في السؤال الرئيس الآتي: **ما مدى تأثير القروض الموجهة للاقتصاد الوطني ككل والقروض الموجهة للقطاع الخاص على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

**الأسئلة الفرعية**

ولتبسيط الإشكالية الرئيسية، يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما مدى تحقيق الجزائر لمعدلات نمو مقبولة خلال الفترة 1970-2018.
- ما مدى مساهمة القروض البنكية الموجهة لتمويل القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟

**الفرضيات**

كإجابة أولية على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، يمكن عرض الفرضيات الآتية:

- تأثر القروض الموجهة للاقتصاد الوطني بصورة ايجابية ومعنوية على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- حققت الجزائر معدلات نمو مقبولة خلال السنوات الأخيرة بفضل القفزة التي عرفتها أسعار المحروقات في السوق العالمية.
- تؤثر القروض الممنوحة للقطاع الخاص بصورة ايجابية وبمعنوية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

**أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تحديد العلاقة العامة ما بين القروض الموجهة للاقتصاد الوطني والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- التعرف على تطور القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص خلال فترة الدراسة.
- التعرف على معدلات النمو المحققة خلال فترة الدراسة، وكذا الأسباب الرئيسية المؤدية لها.

**الدراسات السابقة**

عرف الموضوع المدروس عديد الدراسات، النظرية منها والتطبيقية، ومن بينها:

- دراسة Daniel ARMEANU et autres, **The credit impact on the economic growth**, Theoretical and Applied Economics, Volume XXII (2015), No. 1(602), pp. 5-14، اهتمت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير القروض البنكية على النشاط الاقتصادي، باعتباره محددا أساسيا للنمو الاقتصادي وعاملا رئيسيا في دعم النشاط، وهذا من خلال دراسة تأثير كل نوع من القروض الموجهة للاقتصاد (القروض الموجهة للأفراد، القروض الموجهة للمؤسسات والأشخاص المعنويين والقروض الموجهة للمؤسسات والهيئات العامة) على الناتج المحلي الوطني. انطلقت الدراسة من بيانات تم جمعها من البنك المركزي الروماني وغطت الفترة ما بين 2007 و2013، وقد خلصت الدراسة إلى أن الأدبيات لا تقدم إجابة واضحة حول دور القروض البنكية في تحقيق النمو الاقتصادي، ذلك أن أغلب الدراسات تعتمد في دراساتها على فترات زمنية قصيرة نسبيا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لعدم تجانس الفترات الزمنية محل الدراسة وأن الظروف الاقتصادية التي تعرفها الدول تتأثر بالصدمات والأزمات الخارجية، أما بالنسبة للدراسة القياسية فقد خلصت إلى أنه من الأفضل للبنوك التجارية أن تركز على القروض الممنوحة المؤسسات بدل القروض الموجهة للأفراد ذلك أن تأثير القروض الممنوحة للمؤسسات على النمو الاقتصادي أكبر من تأثير القروض الممنوحة للأفراد.

- دراسة Z. Yakubu and A.Y. Affoi, **An Analysis of Commercial Banks' Credit on Economic Growth in Nigeria**, Current Research Journal of Economic Theory, Vol 6, N 2, Pp: 11-15, 2014، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير العلاقة بين قروض البنوك التجارية على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة ما بين 1992 و2012. اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار البسيط من خلال طريقة المربعات الصغرى من أجل تحديد العلاقة بين القروض البنكبة الموجهة للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي، وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن هناك علاقة طردية موجبة بين القروض الموجهة للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي، حيث أن 92 % من تغيرات الناتج الوطني النيجيري خلال فترة الدراسة يمكن تفسيرها بالتغير في حجم قروض البنوك التجارية. وهو ما يعني أن زيادة حجم القروض الموجهة للاقتصاد النيجيري تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي لدولة نيجيريا، وهو ما يستلزم العمل على رفع الثقافة الائتمانية للمواطنين النيجيريين من أجل زيادة قدرة البنوك التجارية على تمويل الاقتصاد الوطني، كما يجب العمل على توجيه القروض نحو القطاعات الأكثر أهمية والتي تتميز بمساهمتها الكبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي كقطاع الفلاحة والصناعة.

- دراسة Izz Eddien N. Ananzeh, **Relationship between Bank Credit and Economic Growth: Evidence from Jordan**, International Journal of Financial Research, Vol. 7, No. 2; Pp : 53-63, 2016، اهتمت هذه الدراسة بدراسة العلاقة ما بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في الأدرن خلال الفترة ما بين 1993 و2014. استخدم الباحث في هذه الدراسة نموذجين مختلفين، تمثل الأول منها في نموذج تصحيح الخطأ ( Vector Error Correction Model VECM)) واختبار العلاقة السببية لغرانجر. وقد توصلت الدراسة إلى استنتاج علاقة طويلة المدى بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

والمتغيرات المستعملة في الدراسة الميدانية ممثلة في القروض البنكبة الإجمالية، القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي، القروض البنكية الموجهة للقطاع الصناعي، القروض البنكية الموجهة لقطاع البناء والقروض البنكية الموجهة لقطاع السياحة. كما توصلت الدراسة إلى انتقال العلاقة السببية من النمو الاقتصادي إلى القروض البنكبة الموجهة للقطاع الفلاحي وقطاع البناء في الاقتصاد الأردني، كما تم الخلاص إلى وجود علاقة سببية ثنائية الإتجاه ما بين النمو الاقتصادي والقروض الموجهة لقطاع البناء والذي يمثل أهم قطاع في الاقتصاد الأردني، وعليه يجب العمل على تعزيز دور القطاع المالي ودعمه لمختلف القطاعات الاقتصادية في الأردن وهذا من خلال اعتماد سياسات اقتصادية أكثر ملاءمة.

- دراسة milkah kwamboka mwalungo, **the effect of credit on economic growth in kenya,** master in business administration, school of business, university of nairobi, 2011، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في كينيا، شملت الدراسة فترة زمنية قدرها 15 سنة امتدت من سنة 1996 إلى غاية سنة 2010، اعتمدت الدراسة على المزج بين الطرق النوعية والكمية ومن ثم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحقيق هدف الدراسة. كشفت النتائج التجريبية لهذه الدراسة إلى أن الائتمان المصرفي له تأثير على النمو الاقتصادي في كينيا، حيث بلغ معدل التحديد للدراسة ما نسبته 90 %، الأمر الذي يعني القدرة التفسيرية الكبيرة للائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في كينيا. وهو ما يستوجب ضرورة عمل البنوك الكينية على توسعة نشاطها والعمل على الوصول إلى مختلف قطاعات الاقتصاد الكيني من أجل دفعه إلى تحقيق معدلات نمو معتبرة.

- دراسة. Olowofeso, Emmanuel O.; Adeleke, Abiola O.; Udoji, Anthony O**, Impact of private sector credit on economic growth in Nigeria**, Journal of Applied Statistics, Vol. 6, Iss. 2, pp. 81-101 ,2015، اهتمت هذه الدراسة بدراسة أثر القروض الممنوحة للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في نيجيريا، وهذا باستخدام نموذج التكامل المشترك لقريقوري وهانسن، تم الاعتماد في الدراسة على البيانان الفصلية للفترة الزمنية الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2014، توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إحصائي مهم وذو دلالة معنوية لتأثير القروض البنكية الموجهة للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي، وهو ما يدعم الجهود المستمرة التي يبذلها البنك المركزي النيجيري في سبيل انشاء نظام مالي سليم ومناسب من خلال العمل على تخفيض أسعار الفائدة المطبقة على القروض، الأمر الذي يشجع عملية الاقتراض وبالتالي المساهمة في تحقيق معدلات نمو مقبولة.

- دراسة زرياحن محمد، **النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2011–2012. تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر الإصلاحات على النظام المصرفي الجزائري في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية الاقتصادية، حيث خلصت الدراسة إلى أن البنوك تعتبر مؤسسات مالية، تلعب دور الوسيط من خلال جمع المدخرات وتحويلها من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي، وهي بهذا تعتبر محركا للنشاط الاقتصادي، وأداة فعالية لتمويل التنمية الاقتصادية. إلا أن البنوك في النظام المصرفي الجزائري تلعب دورا محدودا جدا في تعبئة المدخرات المحلية وبالأخص مدخرات الخواص، والسبب في ذلك يرجع لنقص الخدمات المصرفية وعدم القدرة على استيعاب المتغيرات البيئية والاقتصادية المؤثرة في حركة الإيداع الادخاري، وعدم وجود سياسة ادخارية واضحة ورشيدة تعمل على تحفيز الأفراد لإيداع أموالهم في البنوك والمؤسسات المالية، الأمر الذي يخفض من قدرة البنوك على تمويل مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، وهو ما يحول دون تحقيق الجزائر لمعدلات النمو المرغوب فيها.

ما يلاحظ من خلال ما سبق، هو تعدد الدراسات السابقة لتي تناولت تأثير القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد بمختلف صيغها (القروض للقطاع العام والخاص، القروض الموجهة للأفراد والمؤسسات، القروض الموجهة لتمويل القطاع الصناعي والفلاحي والبناء وغيرها،.... إلخ) على النمو الاقتصادي في مختلف الدول. أما في حالة الجزائر، فالملاحظ هو غياب الدراسات القياسية التي تتطرق لهذا الموضوع واقتصار الدراسة على عملية التحليل البسيط للمعطيات المتوفرة، وعليه تسعى هذه الدراسة إلى نمذجة العلاقة بين القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد والقروض الموجهة للقطاع الخاص على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا من خلال الاعتماد على معطيات تمتد من سنة 1970 إلى غاية سنة 2018.

**حدود الدراسة:** يمكن إبراز حدود هذه الدراسة في العناصر الآتية:

**الحدود العلمية:** تهتم هذه الدراسة بإبراز تأثير القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد الوطني والقروض الموجهة للقطاع الخاص على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

**الحدود المكانية:** ترتكز هذه الدراسة على المعطيات والبيانات المتعلقة بحالة الجزائر.

**الحدود الزمانية:** امتدت فترة الدراسة من سنة 1970 وإلى غاية سنة 2018.

**منهج الدراسة**

سيتم خلال هذه الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم عرض التعاريف والمفاهيم الإجرائية، والمتعلقة أساسا بمفهوم النمو، القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد الوطني والقروض الموجهة للقطاع الخاص. كما سيتم الاعتماد على المنهج القياسي، من أجل تحليل العلاقة بين القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد الوطني والقروض الموجهة للقطاع الخاص على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا باستعمال برنامج Eviews.

**هيكل البحث:** للإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة، والإحاطة بالموضوع من كل جوانبه، سيتم معالجته من خلال المحاور الآتية:

- التعريفات الإجرائية للمصطلحات الأساسية للدراسة؛
- صياغة وتحليل نموذج الدراسة.

## أولا: التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة

سيتم من خلال هذا المحور عرض تعريف مختصر لمتغيرات الدراسة، وكذا العلاقة النظرية فيما بين المتغيرات المستقلة والتابعة كما يلي:

### 1- تعريف النمو الاقتصادي

اختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم واحد ووحيد للنمو الاقتصادي، بسبب صعوبة تحديد المدى الزمني لقياسه، وكذا المتغيرات الفنية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة والتي يخضع لها. إلا أنه تم الاتفاق على أن النمو الاقتصادي يمثل الزيادة الفعلية والحقيقية في الدخل الوطني خلال فترة زمنية طويلة نسبيا (دحام، 2013).

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة الحقيقية في نصيب الفرد من الدخل الوطني، وهو أيضا نمو الإنتاج الحقيقي للاقتصاد عبر الزمن (ابدجمان، 2002).

وهنا وجب التفريق بين مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية هي عبارة عن تلك العمليات التي تقوم بها الدولة ويكون الهدف من خلالها هو توليد تلك الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي.

وبصورة عامة، فتحقيق النمو الاقتصادي يحتاج إلى توفر مجموعة من العناصر أهمها: العمالة، رأس المال (الذي يتم الحصول عليه طريق النظام المالي والبنكي)، الموارد الطبيعية، والغدارة والتنظيم والتكنولوجيا (محمود علي الشرقاوي، 2016).

## 2- تعريف القروض الموجهة للاقتصاد والقروض الموجهة للقطاع الخاص

يقوم النظام المصرفي في اقتصاد أي دولة بدور مهم، يتمثل في عملية الوساطة المالية، أي جمع وتعبئة المدخرات من أصحاب الفائض المالي، وإعادة توجيهها نحو الأعوان الاقتصاديين ذوي العجز المالي في شكل قروض بنكية (بوخاري و العايب، 2013).

وتشمل القروض الموجهة للاقتصاد كل أنواع القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في الدولة لمختلف المتعاملين الاقتصاديين وفي كل القطاعات، من الأفراد والمؤسسات الخاصة، باستثناء القروض الموجهة للحكومة.

أما القروض الموجهة للقطاع الخاص فهي تمثل كل القروض الممنوحة من طرف السلطات النقدية والمالية (البنوك والمؤسسات المالية الناشطة) للأعوان الاقتصاديين الخواص من الأفراد والمؤسسات التي تعود ملكيتها لجهات غير حكومية.

وبالتالي، فالقطاع البنكي بصفة خاصة والسوق النقدية بصفة عامة تحتل مكانة مهمة في اقتصاديات الدول، وبالأخص تلك التي تأخذ بمبادئ اقتصاد السوق، وهذا للدور المهم الذي تقوم به والذي يرتبط أساسا بأداء وكفاءة تلك الاقتصاديات.

## 3- العلاقة النظرية بين متغيرات الدراسة

حظيت دراسة العلاقة بين القروض الموجهة للاقتصاد والقروض الموجهة للقطاع الخاص وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي بعديد الدراسات النظرية والتطبيقية، كانت بدايتها مع أعمال شومبيتر سنة 1912 من خلال كتابه بعنوان: نظرية التنمية الاقتصادية (ARMEANU، PASCAL، POANTA، و DOIA، 2015)، والذي أكد على وجود علاقة تأثير ما بين حجم القروض والنمو الاقتصادي. كذلك كل من Robinson (1952)، Shaw (1967)، Goldsmith (1969)، Gurly and Shaw (1973) و Spellman (1982) الذين أكدوا أن تطوير القطاع المالي من شأنه أن يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الادخار وتحسين كفاءة استعمال المدخرات والودائع وكذا المساهمة في تراكم رأس المال (Ananzeh، 2016).

كما يرى العديد من الاقتصاديين منذ بداية القرن التاسع عشر أن النظام البنكي والمصرفي يعد الخيار الأمثل من أجل تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات الجيدة بما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي، كما أنه يضمن الرقابة المؤسسية السليمة لاسيما في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية في البيئات الهشة والضعيفة(Korkmaz, 2015) .

### ثانيا: صياغة وتحليل نموذج الدراسة

تتمثل المتغيرات التي سيتم الاعتماد عليها في نموذج الدراسة في الناتج الداخلي الخام للجزائر مقيما بالدولار الأمريكي كمتغير تابع، وكذا قيمة القروض الموجهة للاقتصاد والقروض الموجهة للقطاع الخاص كمتغيرات مستقلة، حيث تم الاعتماد على الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1970 وإلى غاية سنة 2018.

تم جمع بيانات الدراسة انطلاقا من قاعدة بيانات البنك الدولي وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي. حيث تم استعمال طريقة المربعات الصغرى من أجل تقدير النموذج الخطي للانحدار المتعدد، والذي سيسمح لنا من تحديد تأثير كل القروض الموجهة للاقتصاد والقروض الموجهة للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية ما بين سنة 1970 وسنة 2018.

تم الانطلاق في الدراسة من النموذج النظري الآتي: $Y = F(X)$

والذي يمكن صياغته وفق متغيرات الدراسة الحالية كما يلي: $GDPi = \alpha + \beta * CEi + \gamma * CSPi + \varepsilon i$

حيث:

**GDPi** : يمثل الناتج المحلي الخام بالدولار الأمريكي.

**α** : يمثل الثابت و الجزء المقطوع من المعادلة.

**β** : يمثل الثابت الذي يحدد طبيعة العلاقة الموجودة بين القروض الموجهة للاقتصاد ككل والناتج المحلي الخام في الجزائر.

**CEi** : يمثل نسبة القروض الموجهة للاقتصاد ككل إلى الناتج المحلي الخام.

**γ** : يمثل الثابت الذي يحدد طبيعة العلاقة الموجودة بين القروض الموجهة للقطاع الخاص والناتج المحلي الخام في الجزائر.

**CSPi** : يمثل نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الخام.

الهدف من صياغة النموذج الرياضي أعلاه هو اختبار الفرضيتين الآتيتين:

**الفرضية الأولى:**

تتعلق الفرضية الأولى بتأثير القروض الموجهة للاقتصاد بصفة عامة على الناتج المحلي الخام في الجزائر، ويمكن صياغتها كما يلي:

$H_0$: القروض الموجهة للاقتصاد لا تؤثر على الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1970-2018.

$H_1$: القروض الموجهة للاقتصاد تؤثر على الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1970-2018.

**الفرضية الثانية:**

تتعلق الفرضية الثانية بتأثير القروض الموجهة للقطاع الخاص على الناتج المحلي الخام في الجزائر، ويمكن صياغتها كما يلي:

$H_0$: القروض الموجهة للقطاع الخاص لا تؤثر على الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1970-2018.

$H_1$: القروض الموجهة للقطاع الخاص تؤثر على الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1970-2018.

هذه الفرضيات سيتم التأكد من مدى صحتها أو خطئها عند مستوى الدلالة 05 %، وهذا بالاعتماد على قاعدة البيانات للبنك العالمي للمتغيرات الذكورة أعلاه للفترة الممتدة من 1970 إلى 2018، حيث تم إدخال كل المعطيات في برنامج EVIEWS 8، وبعد المعالجة الإحصائية بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

**الجدول رقم 01: نتائج الدراسة القياسية للفترة ما بين 1970-2018**

Dependent Variable: GDPUS
Method: Least Squares
Date: 11/22/19 Time: 12:09
Sample: 1970 2018
Included observations: 49

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 1.29E+11 | 1.42E+10 | 9.128398 | 0.0000 |
| CE | -1.21E+09 | 3.78E+08 | -3.199614 | 0.0025 |
| CSP | 1.32E+08 | 4.94E+08 | 0.267169 | 0.7905 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.300348 | Mean dependent var | 7.80E+10 |
| Adjusted R-squared | 0.269928 | S.D. dependent var | 6.17E+10 |
| S.E. of regression | 5.28E+10 | Akaike info criterion | 52.27486 |
| Sum squared resid | 1.28E+23 | Schwarz criterion | 52.39069 |
| Log likelihood | -1277.734 | Hannan-Quinn criter. | 52.31881 |
| F-statistic | 9.873486 | Durbin-Watson stat | 0.084314 |
| Prob(F-statistic) | 0.000271 | | |

**المصدر**: مخرجات برنامج Eviews8

بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS8 يمكن كتابة النموذج النهائي للدراسة كالآتي:

GDP=1.29E+11-1.21E+09 CE 1.32E+08 CSP+ εi

نلاحظ من خلال معامل التحديد و معامل التحديد المصحح أن القدرة التفسيرية للنموذج تقدر ب 30 بالمائة و26 بالمائة على التوالي، وهذا لأن النمو الاقتصادي تحكمه مجموعة كبيرة من المتغيرات، والتي لا تمثل منها القروض الموجهة للاقتصاد إلا الجزء القليل، أضف إلى ذلك تشكيلة الناتج المحلي الخام للجزائر والمكون من 90 بالمائة من عائدات المحروقات.

أما بالنسبة للمعنوية العامة للنموذج نلاحظ أن له معنوية وذلك لأن احتمال إحصائية فيشر يقدر ب 0.000271 وهي أصغر من القيمة الحرجة 05 بالمائة، وهو ما يؤكد الدراسات النظرية التي تؤكد وجود علاقة تأثير بين حجم القروض الموجهة للاقتصاد بمختلف أنواعها والناتج المحلي الخام.

فيما يخص القروض الموجهة للقطاع الخاص فهي تأثر ايجابيا على الناتج المحلي الخام، أي كلما زادت قيمتها نسبة إلى الناتج الداخلي الخام بوحدة واحدة يؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الخام ب 1.29، إلا أنه ليس له معنوية بالنسبة للنموذج، وذلك راجع إلى أن احتمالية إحصائية ستوندت الخاصة بها تساوي 0.7905 و هي أكبر من القيمة الحرجة 5 بالمائة، ويمكن إرجاع هذا الأمر إلى أن القروض الموجهة للقطاع الخاص تمثل أقل من 20 بالمائة من مجمل القروض الموجهة للاقتصاد، مع الأخذ بالحسبان أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي، وعليه فإن تأثيرها على الناتج المحلي الخام يكاد أن يكون معدوما.

أما تأثير القروض الموجهة للاقتصاد بمجملها فلها تأثير سلبي على الناتج الداخلي الخام، حيث كلما زاد حجم القروض الموجهة للاقتصاد نسبة إلى الناتج المحلي الخام بوحدة واحدة يؤدي إلى تدني في الناتج المحلي الخام ب 1.21، مع العلم أن هذا المتغير له معنوية في النموذج وذلك لأن احتمالية إحصائية ستودنت تقدر ب 0.0025 وهي أصغر من القيمة الحرجة المقدرة ب 5 بالمائة, حيث يمكن تفسير هذا التأثير السلبي بعدم نجاعة السياسة الاقراضية، وكذلك ناتج عن التمويل الغير التقليدي الموجه للخزينة العمومية وكذلك لبعض القروض الاستثمارية التي لم يتم استرجاعها لطبيعة آجالها الطويلة و مردوديتها الضعيفة.

بناءا على نتائج النموذج المقدر، يمكن القول أن النتائج المتعلقة بحالة الجزائر لا تطابق النتائج النظرية والدراسات التجريبية التي أجريت في عديد الدول، والتي خلصت في مجملها إلى التأثير الإيجابي للقروض الموجهة لتمويل الاقتصاد على الناتج المحلي الخام، ويمكن إرجاع النتائج المتعلقة بحالة الجزائر إلى التغيرات العديدة التي عرفتها الجزائر خلال فترة الدراسة (1970-2018)، حيث عرف النظام البنكي والمصرفي بصفة خاصة والسياسة النقدية والمالية للجزائر تغيرات جوهرية، كما أن الفترة قبل سنة 1990 كانت تتميز بتبني الجزائر لسياسة الاقتصاد الموجه، القائم على دعم الصناعات والمؤسسات العمومية، والتي كانت في الغالب تستفيد من قروض مالية ضخمة، توجه في أغلب الأحيان لإعادة هيكلتها ومسح ديونها من أجل الحيلولة دون إعلان إفلاسها وهو ما يعود بأثر سلبي على النمو الاقتصادي، وهو الأمر الذي تغير مع إصدار قانون النقد والقرض رقم 10/90 الصادر بتاريخ 1990/04/14.

من أجل العمل على تحسين النموذج المقدر، سيتم الاقتصار على الفترة الزمنية من سنة 1990 وإلى غاية سنة 2018، كما يلي:

**الجدول رقم 02: نتائج الدراسة القياسية للفترة ما بين 1990–2018**

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 11/24/19 Time: 00:16
Sample: 1990 2018
Included observations: 29

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 1.20E+11 | 1.72E+10 | 6.999574 | 0.0000 |
| CE | -1.46E+09 | 3.84E+08 | -3.793699 | 0.0008 |
| CSP | 2.20E+09 | 8.72E+08 | 2.518394 | 0.0183 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.382541 | Mean dependent var | 1.08E+11 |
| Adjusted R-squared | 0.335045 | S.D. dependent var | 6.27E+10 |
| S.E. of regression | 5.11E+10 | Akaike info criterion | 52.25087 |
| Sum squared resid | 6.80E+22 | Schwarz criterion | 52.39231 |
| Log likelihood | -754.6376 | Hannan-Quinn criter. | 52.29517 |
| F-statistic | 8.054046 | Durbin-Watson stat | 0.230382 |
| Prob(F-statistic) | 0.001896 | | |

**المصدر**: مخرجات برنامج Eviews8

بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS8، يمكن صياغة دالة النموذج الجديدة كما يلي:

GDP= 1.20E+11 --1.46E+09 *CP +2.20E+09 CSP

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

تحسن القدرة التفسيرية للنموذج عامة، حيث ارتفع معامل التحديد ومعامل التحديد المصصح للنموذج المقدر الخاص بالفترة الزمنية من 1990 إلى 2018 ليقدر ب 0.38 و0.33 على التوالي، وهو ما يعني تفسيرا أكبر للتغيرات في الناتج المحلي الخام للجزائر اعتمادا على متغيري الدراسة الممثلين في نسبة القروض الموجهة للاقتصاد ككل ونسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الخام.

النموذج المقدر له دلالة إحصائية، إذ قدرت إحصائية فيشر بقيمة 8.05، وهي القيمة التي يقابلها احتمال قدره 0.0018، وهو أقل ممن القيمة الحرجة المقدرة ب 05 بالمائة، وعليه فإن النموذج مقبول إحصائيا، وله القدرة التفسيرية اللازمة لمتغيرات الدراسة.

بالنسبة للقروض الموجهة للاقتصاد ككل، فلها علاقة عكسية مع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2018 كما هو الحال بالنسبة للنموذج الأول المقدر (للفترة ما بين 1970 و2018)، كما أن هذا المتغير له دلالة إحصائية لأن احتمالية إحصائية ستيودنت تقدر ب 0.0008 وهي أقل من القيمة الحرجة 05 بالمائة. كما يمكن إرجاع الأثر السلبي للقروض الموجهة للاقتصاد بصفة عامة على النمو الاقتصادي إلى الطريقة التي تمنح بها هذه القروض (أغلبها موجه للمؤسسات العمومية)، فهي في الغالب موجهة لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية ومسح ديونها، ولا تمنح على أساس مردودية الاستثمار ومساهمته في القيمة المضافة، ما يجعل تأثيرها سلبيا على النمو الاقتصادي على عكس ما خلصت إليه الدراسات النظرية والتطبيقية عبر مختلف دول العالم.

أما بالنسبة للقروض الموجهة للقطاع الخاص، فلها تأثير ايجابي على الناتج المحلي الخام خلال الفترة ما بين 1990 و2018، وهو متغير دال إحصائيا لأن احتمالية إحصائية ستيودنت تقدر ب 0.0183 وهي أقل من القيمة الحرجة المقدرة ب 05 بالمائة، وهذا على عكس

النموذج الأول (من سنة 1970 إلى 2018). ويمكن إرجاع هذه النتيجة إلى أن الجزائر خلال هذه الفترة توجهت نحو اقتصاد السوق والقائم أساسا على تشجيع القطاع الخاص ومنحه التسهيلات اللازمة، وهو ما أدى إلى التأثير الايجابي للقروض الموجهة للقطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

**خاتمة**

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار دول القروض البنكية الموجهة لتمويل الاقتصاد ككل بصفة عامة، والقروض الموجهة لتمويل القطاع الخاص على نمو الناتج المحلي الخام في الجزائر، وهذا باستعمال قاعدة بيانات تم الحصول عليها من البنك الدولي، حيث استعمل نموذج الانحدار الخطي باستعمال طريقة المربعات الصغرى.

خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ما بين القروض الموجهة للاقتصاد ككل (المكونة بنسبة 80 بالمائة من قروض موجهة للقطاع العام) والناتج المحلي الخام، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى عدم فعالية المؤسسات العمومية في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، الأمر الذي يتطلب السير قدما في تبني اقتصاد السوق القائم أساسا على تشجيع القطاع الخاص أكثر فأكثر، وهو المسار الذي تبنته الجزائر منذ سنة 1990.

كما خلصت الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي ما بين القروض الموجهة للقطاع الخاص ونمو الناتج المحلي الخام خلال الفترة ما بين 1990 و2018، وهو ما يعني ضرورة توجيه البنوك والمؤسسات المالية إلى تمويل هذا القطاع من أجل تحقيق معدلات النمو التي تطمح إليها الجزائر.

**قائمة المراجع**

1. ابدجمان ,م .(2002) .*الاقتصاد الكلي :النظريات والسياسات* .الرياض، السعودية :دار المريخ للنشر.
2. بوخاري ,ل & .,العايب ,و .(2013) .*اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية* .القاهرة، مصر :مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
3. دحام ,إ .و .(2013) .*فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي* .القاهرة، مصر :المركز القومي للإصدارات القانونية.
4. محمود علي الشرقاوي .(2016) .*النمو الاقتصادي وتحديات الواقع* .عمان، الأردن :دار غيداء للنشر والتوزيع.
5. Ananzeh, I. E. (2016). Relationship between Bank Credit and Economic Growth: Evidence from Jordan. *International Journal of Financial Research , 7* (2), 53-63.
6. ARMEANU, D., PASCAL, C., POANTA, D., & DOIA, C. A. (2015). The credit impact on the economic growth. *Theoretical and Applied Economics , 12* (1), 5-14.
7. *Bank Credit and Economic Growth: An Empirical Evidence from Indian States.* (s.d.). Récupéré sur https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=2&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwjG5PTogP7lAhUPDmMBHYjNCuwQFjABegQIBhAC&url=http%3A%2F%2Fwww.xub.edu.in%2Fceft%2Fpdf%2FBank-Credit-and-Economic-Growth-in-States-in-India.pdf&usg=AOvVaw0M9VRqKHSR42J6
8. Korkmaz, S. (2015). Impact of Bank Credits on Economic Growth and Inflation. *Journal of Applied Finance & Banking , 5* (1), 57-69.
9. MWALUNGO, M. K. (2011). *THE EFFECT OF CREDIT ON ECONOMIC GROWTH IN KENYA.*